القياس الخاطئ وأثره في الانحراف اللغوي في العربية المعاصرة

عبدالله علي حسن العُبَسي
قسم اللغة، كلية الآداب، جامعة ذمار، الجمهورية اليمنية.
aghobesi@gmail.com
a.aghobesi@tu.edu.ye

الملخص

يسعى هذا البحث إلى بيان أثر القياس الخاطئ في الانحراف اللغوي في العربية المعاصرة، سواء كان في كلام الخاصة أم في لهجات العامة، مستعينا في ذلك بالمنهجين الاستقرائي والتحليلي. وقد قُسِّم البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة. تناولت المقدمة أهمية البحث وإشكاليته، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة، وخطة تقسيمه، ودرس التمهيد القياس الخاطئ عند القدماء والمحدثين، وأسبابه، والانحراف اللغوي. أما المباحث فقد تناول كل منها أثر القياس الخاطئ في الانحراف اللغوي في مستوى من مستويات اللغة: فتناول الأول: المستوى الصوتي، والثاني: المستوى الصرفي، والثالث: المستوى النحوي/ التركيبي، والرابع: المستوى الدلالي. ومن أبرز النتائج التي توصل إليها البحث: أن القدماء عرفوا القياس الخاطئ، وتحدثوا عن أثره في اللحن، وعبروا عنه بعدة مصطلحات، منها: التوهم، والحمل على، والقياس الخاطئ، والقياس الفاسد. يعد القياس الخاطئ من أهم أسباب الانحراف اللغوي؛ لأن ما يحفظه المتكلم من اللغة قليل، إذا ما قورن بما يقيسه، وهذا يعني أن كل ما يقيسه ليس صحيحا بالضرورة، بل إن كثيرا منه خاطئ؛ ما يجعل القياس الخاطئ عاملا رئيسا في إنتاج الكلام. من أسباب ظهور القياس الخاطئ: الإسراف في المدنية، والإسراف في اللهجية، والمبالغة في التفصح، والخوف من سوء فهم المراد، والجهل باللغة.

الكلمات المفتاحية: القياس الفاسد، التوهم، اللحن، الجهل باللغة، اللهجات العامية.

False Analogy and Its Impact on Linguistic Deviation in Contemporary Arabic

Abstract

This research aims to demonstrate the impact of false analogy on linguistic deviation in contemporary Arabic, both in the speech of the elite and in the dialects of common people, using extrapolative and analytical methods. The study is organized into an introduction, a preface, four sections, and a conclusion. The introduction covers the importance of the research, its problem, objectives, methodology, previous studies, and structure. The preface examines false analogy among both ancient and modern scholars, its causes, and linguistic deviation. Each section addresses the impact of false analogy on linguistic deviation at a different linguistic level: the first section discusses the phonetic level, the second the morphological level, the third the syntactic/structural level, and the fourth the semantic level.

Key findings include the recognition by ancient scholars of false analogy and its impact on grammatical errors, with terms such as misleading, based on, false analogy, and paralogism used to describe it. False analogy is identified as a major cause of linguistic deviation because speakers often rely on false analogies due to limited language knowledge. The primary reasons for the emergence of false analogy include excessive civilization, dialectal extravagance, exaggeration in eloquence, fear of misunderstanding, and ignorance of the language.

Keywords: *Paralogism, Misleading, Grammatical Errors, Ignorance of the language, Colloquial Dialects.*

المقدمة:

كانت اللغة -وما زالت- عصية على أن يحيط بها بشر، بكل ألفاظها وصيغها وقواعدها، فليس بوسع أي إنسان أن يحفظها؛ نظرا لكثرة مفرداتها وصيغها وقواعدها، وتداخلها فيما بينها، ولأنه لم يسمعها كلها، فما يسمعه المرء ويحفظه ما هو إلا قطرة من بحر اللغة؛ لذلك فإن القياس هو الخيار الأمثل لتوليد الصيغ والألفاظ التي لم يعرفها من قبل، وهذا القياس قد يكون في كثير من الأحيان غير موافق لقواعد اللغة وقوانينها، ويسمى القياس الخاطئ، فتنشأ عنه تعبيرات وصيغ وألفاظ خاطئة، تعد لحنا في عرف أهل اللغة، وهو ما يطلق عليه الانحراف اللغوي.

الدراسات السابقة:

لقد تناول اللغويون العرب المحدثون القياس الخاطئ في مصنفاتهم، فمنهم من تحدث عنه في فصل أو مبحث ضمن كتاب، ومنهم من تناوله ببحث مستقل، وكان أبرز من كتب فيه إبراهيم أنيس، في كتابه (من أسرار اللغة، 1966م)، وعبد العزيز مطر، في كتابه (لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، 1967م)، ورمضان عبد التواب، في كتابيه (لحن العامة والتطور اللغوي، 2000م)، و(التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، 1997م)، وقد كان حديثهم عنه ضمن موضوعات لغوية متعددة، جُمعت في كتاب واحد. أما الدراسات التي تناولت القياس الخاطئ ببحث مستقل فهي:

- القياس الخاطئ في اللغة العربية، محمد نوري الموسوي ونجلاء حميد مجيد، مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد22، العدد الرابع، 2015م.
- القياس الخاطئ في مصنفات اللحن: درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، عولميت لمياء، رسالة ماجستير غير منشورة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة، معهد الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي، الجزائر، 2020م.
- الانحراف اللغوي وعلل النحو في ضوء أعراف المجتمع العربي، نايف محمد سليمان النجادات، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد138، الجزء الثاني، 2008م.
- الانحراف اللغوي في العربية المعاصرة دراسة تطبيقية بمنهج تحليل الأخطاء على معجم الصواب اللغوي، عاطف محمد المغاوري، مجلة الدراسات اللغوية، مج18، ع2، 2016م.
- الانحراف اللغوي: مصطلحاته وأنواعه، أحمد جعفر داود، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد8، العدد21، 2013م.

غير أن ما تميز به البحث الحالي عن تلك الدراسات أنه ربط بين الانحراف اللغوي في العربية المعاصرة وبين القياس الخاطئ؛ كونه من أهم العوامل المؤدية إليه؛ إذ إن تلك الدراسات قد تناولت القياس الخاطئ وطبقته على اللحن في لغة القدماء، من خلال مصنفاتهم، ولم تجعل العربية المعاصرة مادة لها، كما فعل هذا البحث.

منهج البحث: استعان البحث في دراسة موضوعه بالمنهجين الاستقرائي، والتحليلي، وذلك باستقراء مادة البحث من كلام العامة والخاصة، سواء كان مكتوبا أم منطوقا، ثم دراستها وتحليلها، من خلال عرضها على قواعد اللغة الفصحى.

إشكالية البحث: تتمثل الإشكالية في السؤال الآتي:

ما الأثر الذي يتركه القياس الخاطئ في ظاهرة الانحراف اللغوي في العربية المعاصرة؟

ما مظاهر الانحراف اللغوي في العربية المعاصرة التي سببها القياس الخاطئ؟

أهداف البحث: وقد هدف البحث إلى ما يأتي:

- التأكيد على أثر القياس الخاطئ في الانحراف اللغوي.
- إبراز مظاهر الانحراف اللغوي في العربية المعاصرة، من خلال ما اشتُهر وشاع في كلام العامة والخاصة.
- تسليط الضوء على ما يقع في العربية المعاصرة من أخطاء وانحرافات؛ للحد منها، وتجنبها.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من أهمية الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، ومن خطر الانحراف اللغوي المتمثل في اتساع الفجوة بين العربية المعاصرة، والعربية الفصيحة.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة الموضوع أن يُقسم على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها: إشكالية البحث، وأهدافه، وأهميته، ومنهجه، وخطته، والدراسات السابقة.

التمهيد: وفيه الحديث عن كل من: القياس الخاطئ، والانحراف اللغوي.

المبحث الأول: المستوى الصوتي.

المبحث الثاني: المستوى الصرفي.

المبحث الثالث: المستوى التركيبي.

المبحث الرابع: المستوى الدلالي.

الخاتمة: وتتضمن النتائج التي توصل إليها البحث.

التمهيد:

إن الإنسان مهما أوتي من العلم لن يستطيع حفظ اللغة عن طريق التلقي والسماع؛ لأن ذلك فوق استطاعته، وطاقته، فاللغة أكبر من أن يستوعبها عقل بشري؛ لذلك فإن هناك طرقا أخرى يلجأ إليها المتكلم للتعبير عما يريد عندما يعجز عن التعبير عنه بما هو متحصل لديه من قبل، ومن تلك الطرق اللجوء إلى القياس؛ ذلك أن المرء لا يستطيع -كما يقول سترتفانت- "أن يستخدم اللغة دون الرجوع إلى صيغ وتراكيب لم تصل إلينا كاملة ولا مباشرة، ليس كل كلام إعادة لكلمات سابقة فقط، بل هو في نفس الوقت إنشاء لنطق جديد؛ لأنه لا يمكن لموقف من المواقف، أو لدافع من الدوافع إلى الاتصال، أن يكون كالموقف أو الدافع السابق في كل تفاصيله" (حسان-

2000م- 39). فضلا عن عدم قدرة العقل البشري على تخزين كل مفردات اللغة، واسترجاعها وقت الحاجة.

ويُعَرَّف القياس لغة بأنه: التقدير، يقال: قست الشيء بالشيء، إذا قدرته وسويته، وهو رد الشيء إلى نظيره (الجرجاني- 1983م- 181). ويُعرَّف في الاصطلاح بأنه: "حمل مَعْلُوم على مَعْلُوم فِي إِثْبَات حكم لَهما أَو نَفْيه عَنْهُمَا، بِنَاء على جَامع، وَقيل: إِثْبَات مثل حكم مَعْلُوم فِي مَعْلُوم آخر؛ لاشْتِرَاكهمَا فِي عِلّة الحكم عِنْد الْمُثبت، وَقيل: رد الشَّيْء إِلَى نَظِيره فِي الْأُصُول الثَّلَاثَة" (السيوطي- 2004م -67).

أما القياس اللغوي فيُعرَّف بأنه ردُّ الشَّيء إلى نظيره، بصياغة كلمات، واستعمالات لغوية، على أنماط كلمات واستعمالات لغوية أخرى موجودة (عمر وآخرون- 2008م- 3/ 1883) من قبل في لغة العرب، وأقرها النحاة.

وبناء على هذا فإن القياس اللغوي يعد وسيلة من وسائل نماء اللغة، يلجأ إليه المرء منذ طفولته، ويظل يرافقه طيلة حياته، كلما ألجأته الظروف والمواقف إلى ذلك، ومع هذا فإنه لا يتعمده في كل الأحوال، ولكنه يتم دون وعي منه، ولذا نجد أن المتكلم والسامع لا يشعران بهذا القياس إلا إذا كان مخالفا لما تعارف عليه أهل اللغة، ومعنى هذا أن القياس نوعان: صحيح وخاطئ (مطر- 1967م- 263). أما القياس الصحيح فلن يهتم به هذا البحث، وأما القياس الخاطئ فهو موضوع هذا البحث، وسيتم تناوله فيما يأتي.

أولا: القياس الخاطئ:

عند البحث عن تعريف القياس الخاطئ، نجد أن بعض الباحثين المحدثين قد اعتمدوا تعريفا ذكره رمضان عبد التواب، نقلا عن ماريو باي، وهو أنه: "الميل العارض -الذي لا يمكن التنبؤ بحدوثه- من كلمة أو صيغة، إلى الخروج عن مدارها الطبيعي في التطور، والدخول في طبيعة كلمة أو صيغة أخرى؛ لوجود مشابهة حقيقية، أو متوهمة بينهما" (ماريوباي- 1998م- 141، وعبد التواب- 1997م- 100).

والحقيقة أن هذا التعريف غير صحيح، فهو ليس تعريفا للقياس الخاطئ، وإنما هو تعريف للقياس بشكل عام، فقد أنكر بعض الباحثين المعاصرين (الموسوي ومجيد- 2015م- 2) أن يكون هذا التعريف للقياس الخاطئ؛ وذلك لسببين:

الأول: أن ماريو باي نص على أنه تعريف بالقياس بشكل عام، ولم يذكر أنه تعريف بالقياس الخاطئ، بل أن القياس الخاطئ لم يرد في الكتاب كله.

الثاني: أن المثال الذي ساقه ماريو باي لإيضاح تعريفه يؤكد أن التعريف في جانب منه يصلح أن يُعد تعريفا بقياس الطرد، وليس تعريفا بالقياس الخاطئ. والمثال الذي أورده هو أن ماضي الفعل (help) كان ذات يوم (holp)، ولكن تحت تأثير الحقيقة -أن معظم الأفعال يشكل ماضيها بإضافة الأصوات (e أو d أو ed) لا عن طريق التغيير الداخلي لصوت العلة- وُجد الفعل (helped) ودخل الاستعمال.

ولهذا فإنه يمكن تعريف القياس الخاطئ بأنه: "تلك العملية الذهنية التي تتم فيها المقارنة بين الكلمة أو الصيغة المجهولة ونظيرتها المعلومة، عندما تسفر هذه العملية الذهنية القياسية عن كلمة أو صيغة لم يتعارف عليها أهل اللغة، أو عندما تقوم عملية المقارنة على أساس تشابه موهوم بين الكلمتين المجهولة والمعلومة" (الموسوي ومجيد- 2015م- 2، ومطر- 1967م- 263). فالقياس الصحيح هو الذي يوافق كلام العرب، والقياس الخاطئ هو الذي لا يجري على سنن كلامهم.

فعندما نسمع متكلما ينطق بصيغة أو استعمال ما -سواء كان ذلك الاستعمال موافقا للعربية أم لا- فإننا لا ندري أهو من مسموعه، أم من مقيسه، فإن كان استعماله صحيحا فربما سمعه من قبل، وربما قاسه هو قياسا صحيحا، وإن كان خاطئا فربما قاسه هو قياسا خاطئا، وربما سمعه من شخص آخر قد قاسه قياسا خاطئا من قبل. وفي هذه الحالة، أي الأخيرة، فإننا "لا نعرف الشخص الذي بدأت عملية هذا القياس الخاطئ عنده لأول مرة، كما إننا لا نعرف في الكثير الغالب الكلمة التي قاس عليها في كلامه" (عبد التواب- 2000م- 48).

إن القياس الخاطئ يعد أحد أبرز العوامل التي تؤدي إلى الانحراف اللغوي، سواء أكان ذلك في الأصوات، أم في الصيغ، أم في التركيب، أم في الدلالة، فقد أضحى مسلكا سهلا لكل من أعيته الحيلة في الكلام، وأعجزته اللغة عن التعبير، فلا يكاد يسلم منه الخاصة، فضلا عن عامة الناس؛ لأن "عملية القياس اللغوي تصاحبنا في كل مراحل العمر، ونلجأ إليها في كثير من تجاربنا اللغوية، فهي التي تشكل كثيرا من دلالاتنا، وصيغ كلماتنا، وهي بمثابة المسؤول الأول عن معظم ما يشيع بيننا مما نسميه بالأخطاء" (أنيس- 1966م- 27).

أما أسباب القياس الخاطئ فمنها:

يرى (فندريس- 1950م- 80- 81) أن من أسباب ظهور هذا النوع من القياس: الإسراف في المدنية، والإسراف في اللهجية، والغلو في مراعاة الصحة، أو "خطأ التطرف في الحنبلية"، وهو ما يسميه رمضان عبد التواب بالحذلقة، أو المبالغة في التفصح (عبد التواب- 1997م- 115).

ومن تلك الأسباب أيضا الخوف من عدم فهم المراد، مثل قولهم: فيني، بمعنى: فيَّ، فقد يظن المتكلم أنه لو قال: فيّ؛ لما فهم السامع المراد، ولاختلطت بحرف الجر (في)؛ ولهذا فإنه يلجأ لهذا النوع من القياس. ومنها أيضا الجهل باللغة، فقد يظن بعضهم، عند اختراعه كلمة أو صيغة جديدة، أن قياسه هذا قياس صحيح؛ لأنه يعتقد أن قانون اللغة واحد، ويمكن تطبيقه على كلمات اللغة وصيغها المتشابهة.

القياس الخاطئ عند القدماء:

إن القياس الخاطئ ظاهرة قديمة، عرفها القدماء، ونبهوا إليها في مصنفاتهم اللغوية، فقد أطلقوا عليه مصطلحات عدة، فسموه: التوهم. ونجد هذا المصطلح قد ورد عند سيبويه حين تخطئته جمعهم "مصيبة" على "مصائب"، إذ يقول: "فأما قولهم مصائب، فإنه غلط منهم؛ وذلك أنهم توهموا أن مُصيبة فعيلة، وإنما هي مُفْعِلة" (سيبويه- 1988م- 4/ 356).

وسموه أيضا القياس الفاسد، وقد ذكره ابن هشام، ومثَّل له بمثالين، بقوله: "وَحكى العسكري فِي كتاب التَّصْحِيف أَنه قيل لبَعْضهِم: مَا فعل أَبوك بحمارِه؟ فَقَالَ: بَاعِه. فَقيل لَهُ: لم قلت بَاعِه؟ قَالَ: فَلم قلت أَنْت: بحمارِه؟ فَقَالَ: أَنا جررته بِالْبَاء، فَقَالَ: فَلم تجر باؤك وبائي لَا تجر؟ ومثله من القياس الفاسد ما حكاه أَبُو بكر التاريخي، فِي كتاب أَخبار النحويين، أَن رجلا قال لسَمَّاك بِالْبَصْرَةِ: بكم هَذِه السَّمَكَة؟ فَقَالَ: بدرهمان، فَضَحِك الرجل، فَقَالَ السماك: أَنْت أَحمَق، سَمِعت سِيبَوَيْه يَقُول: ثمنهَا دِرْهَمَانِ" (ابن هشام- 1985م- 877). فقد قاس "درهمان" في حال كونها مجرورة، عليها حال كونها مرفوعة.

وأما مصطلح "الحمل على" فقد ورد عند الرضي الأستراباذي، حين علق على قياسهم الفعل "خشيته" على الفعل "رحمته"، بقوله: "وأما خشيته فأنا خاشٍ، والقياسُ خَشٍ، فالأصل أيضًا خشيت منه، فحمل على رَحِمْتُهُ، حمل الضد على الضد، ولهذا جاء اسم الفاعل منه على خاشٍ والقياس خَشٍ، لأن قياس صفة اللازم من هذا الباب فعل، وكذا كان قياس مصدره خشى فقيل خشْيَة حَمْلًا على رَحْمَة، وكذا حُمِلَ ساخط على راض مع أنه لازم، يقال: سخط منه أو عليه" (الأستراباذي- 1975م- 1/ 73).

وأما مصطلح "القياس الخاطئ" فقد ورد عند السيوطي حين ذكر أن الفراء كان يجيز كسر النون في كلمة شَنَّان، تشبيها لها بكلمة سِيان، وقياسا عليها، ثم عقب على ذلك ووصفه بأنه خطأ بالإجماع، معللا ذلك بقوله: فإن قيل: الفراء ثقة، وربما أنه سمعه ممن يحتج بلغتهم، فالجواب: إن كان الفراء قاله قياسا فقد أخطأ القياس، وإن كان سمعه من عربي فإن الغلط على ذلك العربي؛ لأنه خالف سائر العرب، وأتى بلغة مرغوب عنها (السيوطي- 1998م- 2/ 429)، أي أن الكلام خطأ على الوجهين؛ لأنه لم يُسمع عن العرب، ولم يجزه النحاة.

ومن أسمائه عند القدماء أيضًا ما كانوا يعبرون عنه بقولهم: "على توهم كذا، أو توهم كيت"، ومن ذلك تعليلهم منع كلمة "أشياء" من الصرف؛ لتوهم الزيادة في الهمزة، فعاملوها معاملة "حمراء". ومن ذلك قولهم: "مَيَاسِم" في جمع: مِيسَمٍ؛ على توهم أصالة الياء؛ فقاسوه على لفظ "ميسم"، وربّما قالوا: "مَوَاسِم" قليلًا؛ وهو القياس. ومنه أن عمارة بن عقيل الخطفي، وهو أحد شعراء البادية في القرن الثالث الهجري، جمع كلمة "ريح" على "أرياح"، فلما راجعه أبو حاتم في ذلك، وقال إن الصواب "أرواح"، قال معتذرا: لقد جذبني إليها طبعي، أما تسمعهم يقولون "رياح" بالياء أيضا؟ فقال له أبو حاتم: هذا خلاف ذلك، فقال عمارة: صدقت ورجع إلى الصواب (أنيس- 1966م- 28، والصاعدي- 2002م- 2/ 729).

إن القياس الخاطئ قد ألقى بظلاله على الاستعمال اللغوي، فشاع كثيرا في أوساط العامة من الناس، ثم تطور بعد ذلك، حتى وصل إلى كلام الخاصة من الشعراء والكُتَّاب؛ مما أدى إلى ظهور الخلاف بين علماء اللغة حول أصول تلك الصيغ، ودلالات تلك الألفاظ التي نشأت بسبب التوهم، أو القياس الخاطئ.

القياس الخاطئ عند المحدثين:

إن القياس الخاطئ ظاهرة لغوية لا تكاد تخلو منها لغة، وممن ذهب إلى ذلك من المحدثين الألماني هرمان بول في كتابه "مبادئ التاريخ اللغوي"، الذي كتبه في أواخر القرن التاسع عشر، حين كتب بحثا مستفيضا عن القياس اللغوي، وأثره في تطور اللغات وتغيرها، وكان مما كتبه فيه: إنه ليس من الضروري أن كل ما ينطق به المتكلم يكون مما لقنه من غيره، أو تلقاه من قبل عن متكلم آخر، وليس من الضروري الحكم على أن كلام المرء لم يكن إلا وليد التلقين، بل إن هذا مستحيل؛ لأن صيغ اللغة كثيرة، وأساليبها متعددة (أنيس- 1966م- 23- 24، ومطر- 1967- 264).

وقد ذهب إبراهيم أنيس إلى أن ظاهرة القياس الخاطئ قد أكدها علماء اللغة المحدثون، وبرهنوا عليها بما لا يدع مجالا للشك، وذكر أن هذا النوع من القياس غالبا ما يقع فيه الأطفال؛ نظرًا لقلة مخزونهم اللغوي من الألفاظ والصيغ والتراكيب، ثم يشيع بعد أن يصبحوا كبارًا، ولا سيما في البيئات التي ينعزل فيها الصغار عن الكبار؛ فلا يتاح لهم فرص تصحيح تلك الأخطاء اللغوية، وخاصة المشتقات، فتظهر في كلامهم صيغ جديدة لا وجود لها في كلام الكبار، ثم تصبح هذه الاستعمالات الجديدة الخاطئة صيغًا معترفًا بها بين أفراد الجيل الناشئ (أنيس- 1966م- 40).

كما أن هذا النوع من القياس قد ينشأ في البيئات التي يختلط فيها الكبار بالصغار؛ نتيجة لعدم اعتراض الكبار على ذلك، رغم علمهم بخطئه؛ لأنهم يجدون في كلام الأطفال الخاطئ متعة تُحَبِّبُهم فيهم، مما يجعل أولئك الأطفال غير مدركين لما وقعوا فيه من أخطاء لغوية.

وذهب عبد العزيز مطر إلى أن القياس أمر ضروري بالنسبة إلى المتكلم؛ لتنمية لغته، وأن هذه العملية الذهنية تتم دون وعي منه، كما فرق بين القياس المطرد والقياس الخاطئ (مطر- 1967م-263).

أما رمضان عبد التواب فذهب إلى أنه ليس بالضرورة أن يكون كل ما ننطق به من ألفاظ وصيغ وتراكيب، قد سمعناه من قبل، وأننا نلجأ إلى القياس كثيرا في إنتاج كلامنا،

وأن القياس الخاطئ مسؤول عن نشوء ما يسمى بـــ"الأخطاء اللغوية الشائعة"، وأن له أثرا كبيرا في تطور الصيغ والدلالة في بعض الأحيان (عبد التواب- 2000م- 48).

ومن المفارقات العجيبة في هذا الموضوع أن القياس الخاطئ لدى القدماء قد أصبح مقبولا لدينا، وأصبح مما نقيس عليه، بخلاف ما نطلق عليه قياسا خاطئا الآن، فإنه عندنا مرفوض؛ لأنه يعد لحنا، وخروجا عما قالته العرب. يقول إبراهيم أنيس: "وهذا الذي نسميه بالقياس الخاطئ وقع بين العرب القدماء، كما يقع بيننا الآن، ولا فرق بين قياسنا وقياسهم سوى أن عملهم قد تقدم به الزمن؛ فاعتبره العلماء صحيحا مقبولا، ودوَّنوه في معاجمهم، على حين أن قياسنا الخاطئ الآن يأباه اللغويون، ويعدونه من الأخطاء التي يجب أن نتحاشاها ونتجنبها" (أنيس- 1966م- 28).

والحقيقة أن ذلك راجع إلى أن فكرة الصواب اللغوي في اللغة العربية قامت على عدة أسس، ومعايير، ولعل أبرزها المعيار الزماني، وهو أنهم حددوا مدة زمنية للاحتجاج بفصاحة اللغة، لا تتجاوز منتصف القرن الثالث الهجري في الحواضر، ونهاية القرن الرابع في البوادي. ثم إن بعض العلماء المتأخرين قد تساهلوا في هذا الشرط، ونظروا إلى فصاحة الشاعر أو المتكلم، حتى لو تأخر قليلًا عن تلك المدة، أضف إلى ذلك أن بعضهم قد اعتبر الشيوع معيارًا للصواب اللغوي، ولو كان مخالفًا للقياس، أو لم يُسمع عن العرب، ولكن تلك الاستعمالات الخاطئة لم يجزها معاصروهم؛ لأن المعاصرة حجاب –كما يقولون-، وإنما أجازها من جاء بعدهم؛ لأنها أصبحت قديمة في نظرهم، والقديم يحظى بالقداسة من المتأخرين دائما، وهذا هو ما سيحدث بالضبط مع أخطائنا؛ فقد يأتي يوم وتصبح صحيحة ومجازة، عند الأجيال المتأخرة، وهكذا.

ثانيا: الانحراف اللغوي

في البداية أود الإشارة إلى أنه ليس من مهمة البحث الحديث عن نشأة الانحراف اللغوي/ اللحن، ومراحل نموه، والعوامل التي أدت إلى ظهوره، وغيرها؛ فذلك موجود في مظانه، ولكني سأتحدث باختصار عن الانحراف اللغوي، وتعريفه، بما يفيد البحث.

إن الانحراف اللغوي مصطلح حديث ظهر في الدراسات اللسانية الحديثة، إذ لم يكن موجودا في التراث اللغوي العربي، ولكن كانت هناك مصطلحات أخرى في مصنفات القدماء للتعبير عن الخطأ في استعمال اللغة، ولعل أشهرها مصطلح اللحن.

وقد ظهر اللحن في اللغة منذ وقت مبكر من تاريخ التدوين، ولكنه نشأ في البداية يسيرا، وكان في كلمات واستعمالات محدودة، وذلك عندما كان العرب في جزيرتهم لم يختلطوا بغيرهم من الأمم الأخرى، ثم فشا اللحن بعد ذلك، مع اتساع رقعة الدولة الإسلامية، ودخول الأعاجم في الدين الإسلامي، ولكن علماء اللغة تصدوا له، وصنَّفوا المصنَّفات الكثيرة في تخطئة تلك الاستعمالات، وبيان الصواب فيها؛ لأن منهج القدماء وكثير من المعاصرين قائم على المعيارية في الصحة والخطأ؛ ولذلك فإنهم لم يقبلوا أي استعمال لغوي يخالف لغة العرب.

ومن مصنفات اللحن لدى القدماء: ما تلحن فيه العامة للكسائي (ت189هـ)، وإصلاح المنطق لابن السكيت (ت244هـ)، ولحن العوام للزبيدي (ت379هـ)، وتثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي (ت501هـ)، ودرة الغواص في أوهام الخواص للحريري (ت516هـ)، وتقويم اللسان لابن الجوزي (ت597هـ)، وغيرها، وأما مصنفات اللحن لدى المحدثين فأشهرها: معجم الأخطاء الشائعة، ومعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، وكلاهما لمحمد العدناني، ومعجم الصواب اللغوي لأحمد مختار عمر وآخرين، وقل ولا تقل لمصطفى جواد، وغيرها من المصنفات.

أما في العصر الحديث فقد اختلف الأمر، لا سيما مع ظهور علم اللغة الحديث الذي يرى أنه لا وجود لما يمكن تسميته (لحنًا) في اللغة؛ لأن اللغة تتطور نحو الأفضل دائمًا، فما دامت تفي بحاجات المتكلمين بها بدون عناء، وما دامت تجري على ألسنتهم بسهولة ويسر، فهي لغة سليمة وتسير في الاتجاه الصحيح؛ فمقياس الصواب اللغوي عند المحدثين يتمثل في تحقيق الفهم والإفهام بين المتكلمين بألفاظ وعبارات شائعة ومألوفة، بصرف النظر عن موافقتها لقواعد اللغة من عدمها، فالشيوع والشهرة هما مقياس صوابها ما دامت تحقق الغاية من الكلام (الغُبَسي- 2019م- 24).

أما الانحراف اللغوي المقصود في هذا البحث، والذي هو بمعنى الخطأ واللحن والخروج عن قواعد اللغة فيمكن تعريفه بأنه: "مخالفة ما أُثر عن العرب في لغتهم، بالعدول عن طريقة كلامهم، التي وضع قواعدها، وحدد معاييرها علماء اللغة والنحو، سواء أكانت تلك المخالفة في بنية الكلمة، أم في دلالتها، أم في تركيب الجمل".

وعرَّفه بعض الباحثين بأنه: "الخروج عن سمت قواعد اللغويين (نحوا وتصريفا) في مدوناتهم. أي: الخروج عن المنهج المعياري الذي يُعنى بوضع معايير ومقاييس لغوية معينة ينبغي اتباعها والأخذ بها دائما وأبدا، فما جاء على وَفق هذه المعايير والمقاييس فهو صواب، وما جاء خلاف ذلك فهو خطأ" (المغاوري- 2016م- 292).

لقد شاعت مصطلحات أخرى لدى المهتمين بالتصحيح أو التصويب اللغوي، وهي مصطلحات مقاربة لمصطلح الانحراف اللغوي، وإن لم تكن مرادفة لها ترادفا تاما، ومنها: اللحن، والغلط، والزلة، والعثرة، والخطأ، والعدول اللغوي، والمخالفة اللغوية، وغيرها (داود- 2013م- 1-6).

وذهب بعض الباحثين إلى أن الانحراف اللغوي ليس صورة واحدة، وإنما له صور متعددة، بناء على نوع هذا الانحراف أو ذاك، منها: الأولى: صورة سلبية مرفوضة، وهي التي يُطلق عليها اللحن، والثانية: الانحرافات المعتَذَر عنها، فعُدَّت انحرافات الشعراء من باب الضرورة، وانحرافات القدماء والفصحاء من باب: "الوهم"، أو" الحمل على"، والثالثة: مخالفات أجيزت إذا أُمِن اللبس، والرابعة: مخالفات بين اللفظ والمعنى، وتُدرس في المجاز (النجادات- 2008م- 195). وما يهمنا هنا هو الصورة الأولى التي يُعبَّر عنها باللحن؛ لأنها مما خرج عن قواعد اللغة العربية، وعما قالته العرب؛ نتيجة لاستعمال القياس بشكل خاطئ؛ مما أدى إلى وجود صيغ وعبارات وألفاظ غير صحيحة.

ونتيجة لخطر الانحراف اللغوي (اللحن) على سلامة العربية وصحتها وديمومتها، فقد ظهرت حركة التصويب اللغوي التي تبناها عدد من اللغويين منذ أواخر القرن الثاني الهجري، على يد الكسائي (ت189هـ) - على الأرجح- في كتابه (ما تلحن فيه العامة)، وحتى العصر الحديث؛ لرصد مواطن الخطأ واللحن في اللغة (نطقا وكتابة) لدى العامة أو الخاصة، وإصلاح تلك الأخطاء وتصويبها، من خلال عرضها على قواعد العربية الفصحى، والاستشهاد لها من القرآن الكريم، أو فصيح الشعر العربي، أو غيرهما مما قيل في عصر الاحتجاج (الغُبَسي- 2019م- 20).

وبناء على ما سبق عرضه فإن الجانب التطبيقي من هذا البحث سيقسم إلى أربعة مباحث، يتناول كلٌّ منها مستوى من مستويات التحليل اللغوي، وفق ما جرى عليه العرف في الدراسات اللغوية الحديثة، وإن كانت الحدود بين تلك المستويات غير واضحة تماما، كما قد نحب أن تكون؛ نظرا لشدة التداخل بينها، وبيان هذه المستويات كما يلي:

المبحث الأول: المستوى الصوتي

وهو المستوى الذي يدرس أصوات اللغة، ويشمل علم الأصوات العام، وعلم الفونيمات (ماريوباي- 1998م- 43)، وسيتناول هنا الانحرافات الصوتية التي نتجت عن القياس الخاطئ، سواء أكانت في صوتٍ، زيادةً أو حذفًا، أم في حركةٍ، تغييرًا أو تسكينًا أو تحريكًا. ومن ذلك:

- استعمالهم حرفي الجر (مِنْ، وعَنْ) الداخلين على ضمائر الخطاب والغيبة مشدَّدَي النون، وهذا التشديد إنما هو بسبب نون الوقاية التي أدغمت في نوني "مِن"، و"عن"، فنجدهم يقولون: "مِنَّك، وعنَّك، ومِنَّه، وعنَّه"، وكذا مع باقي تلك الضمائر، يريدون: "منْك، وعنْك، ومنْه، وعنْه".

ويرجع ذلك إلى قياسهم دخولهما على ضمائر الغيبة والخطاب، على دخولهما على ياء المتكلم، فقاسوا (عنّك، ومنّك، وعَنَّه، ومِنَّه) على (عنّي ومنّي). وهذا قياس خاطئ؛ لأن نون الوقاية إنما دخلت قبل ياء المتكلم في "مِنّي" و"عنّي"؛ "لكي تبقى نون (مِنْ وعَنْ) على سكونها" (ابن منظور- 1414هـ- 3/ 347)، بخلاف نون "منْك"، و"عنْك"، فإنها فيهما باقية على سكونها.

- إدخالهم نون الوقاية على حرف الجر "في"، فقد شاع في لغة العامة إدخالهم نون الوقاية على حرف الجر "في"، إذا اتصلت بياء المتكلم، فينطقونها: "فِيْنِي"، قياسا على حروف الجر الأخرى التي تقبل نون الوقاية إذا اتصلت بياء المتكلم، نحو: "مِنِّي، وعَنِّي". والصواب أن تُدغم ياء المتكلم في ياء حرف الجر "في"، فيقال: "فِيَّ"، بتشديد الياء.

- فتحهم باء الجر الداخل على ضمائر الخطاب، فيقولون: (بَك، بَكُم) في (بِك، بِكُم)، قياسا على اللام في: (لَك، لَكُم). وبالعكس، يكسر بعضهم لام الجر الداخل على ضمير الغائب المفرد فيقولون: (لِه): قياسا على الباء في: (بِه). ولعل هذا التناوب في القياس بين الحرفين راجع إلى أن "الأصل في لام الجر هو الفتح، والأصل في باء الجر هو الكسر، بدليل وجود هذا الأصل في اللغات السامية الأخرى، وبدليل الاحتفاظ به في العربية، عند الاتصال بالضمائر، في مثل: "لَهُ" و"بِهِ"، أما كسر اللام في مثل: "لِلرجل" و"لِلناس" في العربية، فإن سببه هو القياس على باء الجر" (عبد التواب- 1997م- 101).

- قراءتهم: الفعل (غَرَبَتْ) في قول الشاعر (اليوسي- 1981م- 3/ 200):

واللهِ مَا طَلَعَتْ شَمْسٌ وَلَا غَرُبتْ إلَّا وأنْتَ مُنَى قَلْبِي وَوسْوَاسِي

بضم الراء "غَرُبَتْ"، قياسا على المضارع (يغرُب)، والصواب هو: غَرَبَت تغرُب، من باب: نَصَرَ ينصُر، بمعنى: اختفت في مغربها، أما غَرُبَ الشيءُ، فمعناه: صار غريبا، وغامضا (عمر وآخرون- 2008م- 2/ 1601). وقد ورد هذا الفعل في القرآن الكريم بفتح الراء، في قوله تعالى: (وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ) [الكهف: 17].

- جعلهم همزة (استراتيجية، واستراتيجي، واستانبول، واستراليا) همزة وصل، لا همزة قطع؛ قياسا على مصادر الأفعال السداسية مثل: (استخراج، واستغفار، واستثمار)، مع أن الألف والسين والتاء في تلك الكلمات حروف أصلية؛ لأنها كلمات أعجمية، وليست هذه الحروف زائدة، كما هي في مصادر الأفعال السداسية وماضيها وأمرها، ولهذا فالصواب أن همزة تلك الكلمات الأعجمية همزة قطع، فتكتب (إستراتيجية، إستراتيجي، وأستراليا، وإستانبول، وأستوديو)، ومن ثم يجب إثباتها كتابة ونطقا، وهو ما ذهبت إليه المعاجم المعاصرة (مجمع اللغة العربية بالقاهرة- 2004م- 1/ 17، وعمر وآخرون- 2008م- 1/ 90).

- زيادتهم الياء في آخر ضمير المخاطبة المؤنثة "أنتِ"، فيقولون: "أنتي"، وفي آخر كاف المخاطبة في نحو: "لكِ،

ومنكِ، وعنكِ، وإليكِ" فيقولون: "لَكِي، ومِنكِي، وعَنكِي، وإلِيكِي"؛ قياسا على ياء المخاطبة في فعل الأمر، نحو: اذهبي، وانظري، واعملي؛ ظنا منهم أن الياء هي التي تميز المؤنث عن المذكر؛ لأن فعل الأمر للمخاطب المذكر يكون بدون ياء، فيقال له: اذهب، وانظر، واعمل، مع أن الفرق بين ضميري المخاطبَين المفردَين المذكر والمؤنث واضح، فضمير المذكر بالفتح "أنتَ"، و"لكَ، ومنكَ، وعنكَ، وإليكَ"، وضمير المؤنث بالكسر "أنتِ"، و"لكِ، ومنكِ، وعنكِ، وإليكِ". وقد طغى هذا الاستعمال اللغوي على لغة العامة وكثير من الخاصة، ولا سيما في وسائل التواصل الاجتماعي.

- قولهم: الرُّبطة (بالضم)، قياسا على الحُزمة، والصواب: الرَّبْطَة (ابن سيدة- 2000م- 9/ 216، و مجمع اللغة العربية بالقاهرة- 2004م- 1/ 323). وقد دفعهم إلى هذا القياس أن الحزمة كالربطة وزنًا ومعنى، فضموا الراء في "الربطة"، قياسا على ضم الحاء في "الحزمة"، مع أنها لم ترد بهذا الضبط في المعاجم اللغوية. وهي لهجة شائعة في اليمن.

- كسر بعضهم فاء الكلمة، وهو الحرف الأول في الكلمة، حتى لو لم يكن الحرف الثاني، أي الذي قبل الياء من حروف الحلق، قياسا على حروف الحلق، فيقولون: جِمِيل، وكِرِيم، وكِثِير، وقِلِيل، وسِلِيم...إلخ، قياسا على: سِعيد، ورِغيف، وشِهيق. وقد علل ابن جني جواز الكسر مع حروف الحلق، ومنعه مع غيرها بقوله: "ولكنهم كسروا فاء الفعل إتباعا؛ من أجل حرف الحلق، كما قالوا: شِعِير، وبِعِير، فكسروا فاء الفعل لكسرة عينه، وعلى هذا تقول في رَغِيف: رِغِيف، بكسر الراء. وحكى أبو زيد عن العرب: "الجنة لمن خاف وِعِيدَ اللهِ"، ولا تقول في جَرِيب، وقَفِيز: جِرِيب، ولا قِفِيز؛ لأنه ليس ثاني حروفهما حرفا من حروف الحلق" (ابن جني- 1954م- 19). وهو استعمال شائع في عدد من اللهجات العربية.

المبحث الثاني: المستوى الصرفي

وهو المستوى الذي يدرس الصيغ اللغوية، ولا سيما التغييرات التي تعتري صيغ الكلمات فتحدث معنى جديدًا، مثل اللواحق التصريفية، والسوابق، والتغيرات الداخلية (ماريوباي- 1998م – 43- 44)، والتذكير والتأنيث، وأنواع الجموع، وتصريفات الفعل، وسائر المشتقات، وسيتناول هنا الانحرافات في بنية الكلمة التي نتجت عن القياس الخاطئ. ومن ذلك:

- زيادتهم الهمزة في آخر كلمة (رضا) مصدر الفعل الثلاثي (رضي)، فيكتبونها (رضاء)، قياسا على (إرضاء) مصدر الفعل الرباعي (أرضى، يُرضي).

- قياسهم الفعل المطاوع: انفعل، على: افتعل، فقالوا: اقتلَبَ، وافتجَرَ، واكتسَرَ، وافتطَرَ، واقتطَعَ... إلخ، في: انقلبَ، وانفجرَ، وانكسرَ، وانفطرَ، وانقطعَ... إلخ، على التوالي، قياسا على: اكتملَ، وافتخرَ، واحتكمَ، واختلفَ... إلخ. وقد ورد في التنزيل العزيز: (وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ) [آل عمران: 144]، و(إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ) [الانفطار: 1]، و(وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا) [البقرة: 60]، وهذه الظاهرة شائعة في عامية أهل اليمن المعاصرة، ولعلها من تأثيرات اللغة اليمنية القديمة، وفي ذلك يقول مطهر الإرياني: "وإذا كانت صيغة (افتعل) موجودة في القاموسية كما هي في لهجتنا، إلا أنه في لهجاتنا العامية القحة لا توجد صيغة (انفعل)، فقاعدة لهجاتنا أكثر اطرادا من القاموسية، وجذورها قديمة، فهي موجودة أيضا في المساند بصيغة (فِتَعَل)" (الإرياني- 1996م- 247).

مع أن هناك أفعالا تقبل تاء الافتعال ونون المطاوعة مثل: شغل، فيجيء منه: اشتغل به، وانشغل به وعنه. ولكن (انشغل) لم ترد إلا في المعاجم الحديثة؛ اعتمادا على ما أقرَّه مجمع اللغة المصري من قياسية «انفعل» لمطاوعة «فَعَلَ» المتعدي الدال على معالجة حسيّة. وأجاز المجمع نفسه «انعدم» مطاوعًا لـ«عَدِمَ» غير الدال على معالجة حسيّة؛ وعلى هذا يجوز اشتقاق «انفعل» لمطاوعة «فَعَلَ» الثلاثي المتعدي غير الدال على معالجة حسيّة كـ"انشغل"، وقد ورد هذا الفعل في المعاجم الحديثة كالوسيط، والأساسي، والمنجد (عمر وآخرون- 2008م- 1/ 164).

- جمعهم كلمتي: (قلم، وكتاب) على: أَقْلُمَةٍ، وأَكْتُبَةٍ، فقاسوا كلمة "كتاب" على: حزام، وأحزمة، ورباط، وأربطة، وغلاف وأغلفة، إلا أنهم ضموا عين الكلمة (التاء) في أَكْتُبَة، مع أن حقها الكسر، كما هو في الكلمات المقيس عليها، وكان قياسهم هذا مبني على التقارب في الوزن (فِعال، وأفْعِلَة).

أما كلمة أَقْلُمَةٌ -جمع "قلم"- فقد قاسوها على جمعهم السابق لكلمة "كتاب"، وهو "أَكْتُبَةٌ"؛ نظرا لتلازمهما في العمل، واشتراكهما في الوظيفة، وهي الكتابة. وهذان الجمعان سمعهما الباحث كثيرا من بعض الطلاب في مدينة ذمار اليمنية.

- قولهم: "نارَةٌ" مفردًا لكلمة "نار"، قياسًا على: تمرة وتمر، وعنبة وعنب، مع أن "نار" اسم جمع يصدق على القليل والكثير، وليس له مفرد من لفظه.

- قولهم: "الماوي"، اسم فاعل من "أوى"، بمعنى: الآوي، أي: الراجع، والعائد، فتوهموا أن هذا الاستعمال خطأ؛ لأن المشهور عندهم أن اسم الفاعل يبدأ بالميم، فلم يفرقوا بين اسم الفاعل من الفعل الثلاثي، واسم الفاعل من الفعل الرباعي، ولهذا فإنهم قاسوا: "الماوي"، على: "المُسافر، والمُزارع، والمُدافع"، المشتقة من الأفعال الرباعية: سافَر، وزارَع، ودافَع؛ فجعلوا مكان الهمزة ميما؛ ليطَّرد عندهم القياس. وهذا الاستعمال في بعض اللهجات اليمنية.

- قولهم: أَعْوَلَ يُعْوِلُ، فلم يعلّوه كما هو الشأن في الفصحى، فلم يقولوا: عَالَ يَعُوْلُ، وإنما حركوا الواو، ونقلوا سكونه إلى الحرف الذي قبله وهو العين، قياسًا على الفعل الصحيح: أكرم

يكرم، وأشباهه، فقد توهموا أنه رباعي، فقالوا: أَعْوَلَ يُعْوِلُ. ومثل أَعْوَلَ يُعْوِل: أَجْوَرَ يُجْوِر: بمعنى: أَثْقَلَ يُثْقِلُ.

- تأنيث المذكر، مثل قولهم: "هذه المستشفى"، وأشباه ذلك، فقد أنثوا المفرد قياسا على الجمع (مستشفيات)؛ حيث وجدوا الجمع منتهيا بالألف والتاء، فظنوه جمع مؤنث سالما، ولم يعلموا أن الجمع يجوز تأنيثه حتى لو كان مفرده مذكرا؛ لأنه ليس جمعًا حقيقيًّا. ومنه أيضًا قول بعضهم: "تمثل البنوك إحدى القطاعات الرائدة في الاقتصادات الحديثة"، يريد: "أحد القطاعات"، حيث ظن أن مفرد القطاعات مؤنث؛ لأن الجمع مؤنث. ومثل ذلك قول بعضهم: "إحدى العناصر المهمة"، يقصد: "أحد العناصر"، مع أن واحد العناصر: عنصر.

وقد فشا هذا الاستعمال وانتشر، في لغة كثير من المثقفين، والكتاب، والإعلاميين، في البلاد العربية كلها؛ حتى أصبح ظاهرة لغوية.

- وصف جمع غير العاقل (الذي يُجمع جمع مؤنث سالمًا) بوصف مؤنث، متوهمين أنه مؤنث في المفرد والجمع، مع أن مفرده مذكر، مثل: "وتركز هذه المجالات الثلاث على كذا"، فوصفوا كلمة "المجالات" بكلمة مؤنثة هي "الثلاث"، والصواب تذكير الوصف، فيقال: "وتركز هذه المجالات الثلاثة على كذا"؛ لأن مفردها مذكر، وهو "مجال". ومثل ذلك: مستويات، وبيانات، والتزامات وغيرها.

- تأنيثهم كلمة "البلد"، فيقولون: "هذه البلد"، قياسا على كلمة (الدولة)، إذ إنهما تستعملان اليوم للدلالة على معنى واحد، فلما وجدوا أن كلمة "الدولة" مؤنثة فقد ظنوا أن مرادفها "البلد" لا بد أن يكون مؤنثا مثلها. وهذا قياس فاسد؛ لأن "البلد" مذكر، وقد جاء في القرآن الكريم في أربعة مواضع، منها قوله تعالى: (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا) [إبراهيم: 35]، ولم يرد فيها كلها إلا بالتذكير، وقد أصبح هذا التعبير مستعملا في كلام كثير من الصحفيين والكُتاب.

- جمعهم كلمة "مُدير" على: "مدراء"، قياسا على كلمتي: "رئيس، ووزير" اللتين جمعهما: "رؤساء، ووزراء"، ولم ينظروا إلى الفرق في أصل كلٍّ منهما، فـ"مدير" اسم فاعل من الفعل الرباعي "أدار"، فهو "مدير"، ووزنه "مفعل"، وجمعه "مديرون"، أي أن الميم زائدة، أما "رئيس، ووزير"، فكل منهما اسم فاعل من الثلاثي "رَأَسَ، ووَزَرَ"، فيقال: "رئيس، ووزير"، ووزنهما "فعيل"، وجمعهما: "رؤساء، ووزراء".

وقد أغراهم بذلك التشابهُ الظاهريُّ في الوزن، بين المقيس والمقيس عليه، فتوهموا أن وزنهما "فعيل"، وكذا اشتراكهما في الصفة، فكل منها تدل على منصب إداري في الوظيفة العامة.

- قول بعضهم: "أوْلَدَتِ المرأةُ": بمعنى: وَلَدَتْ، أي: وضعت جنينها، قياسا على: أكْرَمَتْ، وأحْسَنَتْ، وأسرَعَتْ...، إلخ، والصواب: "وَلَدَتْ"، بدون همزة؛ لأن معنى أولدتْ: حانَ ولادها (الجوهري- 1987م- 2/ 554). ولعلهم قد توهموا أن الفعل "وَلدَتْ"، هو نفسه الفعل "وُلِدَتْ"، من حيث دلالتهما على المبني للمجهول، ومن ثم لجأوا إلى هذا القياس الخاطئ فقالوا "أوْلَدَتْ"؛ للتفريق بين المعنيين.

- جمعهم "ميزان" على: "ميازين"، فقاسوا الياء في الجمع، عليها في المفرد، وهذا قياس خاطئ، والصواب: أن يقال في جمع ميزان: موازين، بالواو، لا ميازين؛ لأن الياء منقلبة عن واو، فأصل ميزان: مِوزان؛ ولهذا فقد "أَبدلوا الواوَ ياءً في الواحدِ، مِنْ أَجلِ الكسرةِ، فَقالوا: مِيزَانٌ، والأَصلُ: مُوَازِنٌ؛ لأَنَّهُ مِنْ الوزنِ، فلمَّا انفتحتِ الميمُ رجعتِ الواوُ، فقالوا: مَوَازِينُ؛ لأَنَّ ذلكَ السببَ قَد زالَ" (ابن السراج- د.ت- 3/ 379).

- ومثل ذلك: قولهم: "الجُوْرَة"، يريدون: "الجِيْرَة"، وقد جعلوها بالواو قياسا على: الجوار، والمجاورة؛ مع أن الفرق بينها واضح، فالجِيْرة: جمع جار، مثل قِيعة، جمع: قاع، وهي من الواو (الحميري- 1999م- 8/ 5691)، والجوار والمجاورة مصدران للفعل جاوَرَ، قال ابن سيدة: "وجاورَ الرجلَ مجاورةً، وجِوارًا: ساكَنَهُ. وَإِنَّهُ لحسن الجِيرة: لحَالٍ من الجِوار، وَضرب مِنْهُ. وجاورَ بني فلَان وَفِيهِمْ مجاورةً، وجِوَارًا: تَحَرَّم بِجوارهم، وَهُوَ من ذَلِك. وَالِاسْم: الجُوَار والجِوار... وجارُك: الَّذِي يجاورك. وَالْجمع: أَجْوار، وجِيرة، وجِيران، وَلَا نَظِير لَهُ إِلَّا قاع وأقواع وقيعان وقيعة" (ابن سيدة- 2000م- 7/ 543). ولم ترد كلمة "الجُوْرَة" بالواو، في المعاجم اللغوية أبدًا، وإنما وردت بالياء. وهي لهجة أهل اليمن.

- قول بعضهم: "وهو لفظٌ سامٍ مُشتَرك"، يريد أن يقول: "وهو لفظٌ ساميٌّ مُشتَرك"، حيث حذف ياء النسب من "ساميّ"، المنسوب إلى "سام"، قياسا على ياء المنقوص "سامٍ"، الذي هو اسم فاعل من السمو، وشتان ما بينهما. وقد سوَّغ هذا القياس لديهم أنهم توهموا أن الكلمتين بمعنى واحد، أي أن اللفظ "ساميّ" اسم منقوص، وأنه مشتق من السمو أيضا؛ ولذلك وجب -بحسب رأيهم- حذف يائه؛ لأنه مرفوع.

- وصف بعضهم المفردة المؤنثة بـ"الدُخْلَى، والخُرْجَى"، يريدون: "الداخلية والخارجية"، فيقولون -مثلا-: هذه هي الغرفة الدُّخْلَى، وتلك هي الغرفة الخُرْجَى، والمعنى: هذه هي الغرفة الداخلية، وتلك هي الغرفة الخارجية، وقد قالوا: "الدُخْلَى، والخُرْجَى"، قياسا على: الصغرى، والكبرى، والعظمى، والوسطى، والأولى، والأخرى... إلخ، مع أن هاتين الكلمتين لم تردا في كتب اللغة ولا في كتب النحو والصرف.

- زيادتهم همزة وصل في بداية فعل الأمر من الخماسي المبدوء بتاء زائدة، فنجدهم يقولون: اتْكَلَّم، واتْغافَلْ، واتْلَمْلَمْ، وانْمَسْكَنْ، يريدون: تَكَلَّمْ، وتَغافَلْ، وتَلَمْلَمْ، وتَمَسْكَنْ، على التوالي، ولعلهم قاسوا ذلك على أمر الثلاثي، نحو: اصْعَدْ، واذْهَبْ، إذ إن الهمزة في أمر الثلاثي غير موجودة في الماضي، فماضي " اصْعَدْ، واذْهَبْ" -مثلا- هو: صَعَدَ،

وذَهَبَ، ومن هنا وجدوا تشابها مُتوهَّما بين الفعلين -من وجهة نظرهم-؛ فقاسوا هذا على ذاك قياسا خاطئا، فأوجدوا صيغة منحرفة لغويا.

المبحث الثالث: المستوى التركيبي

وهو المستوى "الذي يختص بتنظيم الكلمات في جمل، أو مجموعات كلامية، مثل نظام الجملة: ضرب موسى عيسى، التي تفيد عن طريق وضع الكلمات في نظام معين أن موسى هو الضارب، وعيسى هو المضروب" (ماريوباي- 1998م – 43- 44)، وبتعبير أدق هو المستوى الذي يدرس تركيب الجملة، من حيث علاقة أجزائها المكونة لها بعضها ببعض، وسيتناول هنا الانحرافات في بنية الجملة التي نتجت عن القياس الخاطئ. ومن ذلك:

- دخول ياء النداء على المعرف بـ(أل):

شاع في عدد من العاميات المعاصرة نداء المعرف بـ"أل"، بحرف النداء "يا"، ولعلهم قد قاسوا ذلك على لفظ الجلالة "الله"، حين نقول في الدعاء: "يا الله"، فظنوا أن "أل" في: الولد، والرجل، والطويل، والغبي، وغيرها، مثلها في لفظ الجلالة "الله"، في جواز دخول "يا" النداء عليها، فنجدهم ينادون قائلين: يا الولد، ويا البنت، ويا الغبي،.. إلخ.

وهذا مما لم يجزه النحاة، ولم يُسمع في كلام العرب، إلا في لفظ الجلالة، والجمل المحكية المبدوءة بـ"أل"، واسم الجنس المشبه به، والضرورة الشعرية؛ لأن النداء يفيد التعريف، و"أل" تفيد التعريف، ولا يجمع بين معرفين (الأزهري- 2000م – 2/ 223- 226).

- (إلى عند): قاسوها على: (من عند).

من المعروف لدى النحاة أن كلمة "عند" ظرفية، ولا تفارق الظرفية إلا إلى الجر، ولا يدخل عليها من حروف الجر إلا "مِن" (حسن- د.ت- 2/ 226)، لكننا نجد كثيرا من الناس يُدخِلون عليها "إلى"، فيقولون -مثلا-: جئت إلى عندك، وانطلقت إلى عند خالد، قياسا على: جئت من عندك، وانطلقت من عند خالد، فقاسوا الحرف "إلى" على الحرف "مِن"، وسبب ذلك هو توهمهم أن ما يدخل عليه حرف جر واحد، يصح أن تدخل عليه بقية الحروف. ويصح أن يكونوا قاسوا كلمة "عند" الظرفية، على سائر الأسماء، في صحة دخول كل حروف الجر عليها.

- (ينبغي عليك): قاسوها على: (يجب عليك).

يستعمل العامة وكثير من الخاصة الفعل "ينبغي" متعديا بحرف الجر "على"، مع أنه لم يرد في كلام العرب إلا متعديا باللام، فيقولون: "ينبغي عليك أن تفعل كذا"، يريدون: "ينبغي لك أن تفعل كذا"، وهم في هذا قاسوه على الفعل "يجب" الذي يتعدى بـ"على"، فعدُّوه بـ"على" مثله، مع أن الفرق بين الفعلين كبير.

فالفعل "يجب" يدل على الوجوب والإلزام، ومن ثم عُدِّي بـ"على" التي تفيد العلو، وتحمُّلَ تبعةِ المخالفة، فلو ترك المخاطب عمل ذلك لكان عليه تبعته، أما الفعل "ينبغي" فلا يدل على الوجوب والإلزام، وإنما يدل على الترغيب والحض، فهو بمعنى "يَحْسُنُ"، و"يُسْتَحَبُّ"؛ لذا عُدِّي باللام التي تفيد الملكية، أي أن جزاء القيام بالفعل يكون مكسبا للمخاطب، ولو تركه لما لحقه من ذلك شيء.

ومع أن بعض المعاجم الحديثة (عمر وآخرون- 2008م- 1/ 836) قد أجازت هذا التعبير؛ اعتمادا على إجازة اللغويين نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، وتضمين فعل معنى فعل آخر فيتعدى تعديته، فجعلوه متضمنا معنى "يجب"، فإن ما يهمنا هنا هو معرفة سبب وجود هذا التعبير، وهو القياس الخاطئ، الذي هو موضوع هذا البحث.

ولم يرد هذا التعبير في كلام العرب، ولا في القرآن الكريم، وإنما ورد بالاستعمال الفصيح، حيث جاء في ستة مواضع، منها قوله تعالى: (مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ) [الفرقان: 18].

- (تَبَاخَرَ): قياسا على: (تشافى، وتعافى)

فقد نحتت العامة الفعل (تَبَاخَرَ) من كلمة (بخير)، المكونة من الجار و المجرور، التي يجاب بها عن السؤال: "كيف حالك؟"، ولا سيما إذا كان المسؤول عن حاله مريضا؛ ولذلك فإنهم إذا سُئلوا عن شخص آخر مريض، وقد صحَّ من مرضه، أو بدأ يتماثل للشفاء، فإنهم يقولون: لقد تباخر، أو إنه يتباخر، وهم يعنون بذلك: لقد برئ من سقمه، أو إنه يتماثل للشفاء، فقاسوا: "تَبَاخَرَ" على: "تشافى أو تعافى"؛ ولذلك اشتقوا منه المضارع "يتَبَاخَرُ"، والأمر "اتْبَاخَرْ"، (ولكنهم يزيدون الهمزة عليه)، والمصدر "المُباخَرَة"، واسم الفاعل "المتَبَاخِر".

ولما رأوا أنه يجاب عن حال المفرد بالقول: "هو بخير"، فقد توهموا أن "بخير" كلمة واحدة، وليست شبه جملة، ولذلك فقد قاسوها على المفرد الذي يُجمع جمع مذكر سالم، فإذا سُئلوا عن حال مجموعة من الناس فإنهم يقولون: "هم بخيرين"، وإذا سُئلوا عن حالهم قالوا: "نحن بخيرين"، فجمعوا كلمة "بخير" جمع مذكر سالما، ولما كانوا لا يُعربون كلامهم، فإنهم يجمعونه بالياء والنون دائمًا، رفعًا ونصبًا وجرًّا، ولذلك فإن (بخير) "لو أعربها الموغلون في العامية لقالوا: فهو بخيرٌ" (الإرياني- 1996م- 56).

- (جابَ) قياسا على: (أحْضَرَ)

لما كان الفعل "جاء" المتعدي بالباء بمعنى "أحْضَرَ"، نحو: "جاء الرجل بالمال"، أي: "أحضر الرجل المال"، فإنهم قد توهموا أن الهمزة زائدة، وأن الباء من أصل الفعل، وأن أصل الفعل هو "جابَ"، وقد استفادوا هذا التوهم من قولهم: ما الذي جاءَ بِك؟ حين ينطقونه بغير إعراب فيقولون: ما الذي

جَابَكَ؟ ولهذا فقد قاسوا هذا الفعل الجديد، أي: "جابَ" على الفعل "أَحْضَرَ"؛ لأنه بمعناه، ومن ثم اشتقوا منه المضارع: يجيب، والأمر: جِيْبْ. فقالوا: ماذا جَابَ فلان معه؟ وماذا جِبْتَ معك؟ وماذا ستجيب لنا؟ وجِيْبْ لنا كذا وكذا.

- قولهم في الاستفهام: "لِلْمَه؟" يريدون: "لِمَه؟"؛ ظنا منهم أن (لِمَه) كلمة واحدة، فأدخلوا اللام عليها مرة ثانية؛ ذلك أنهم قاسوا "لِمَه" على "ماذا"، فلما صحَّ أن تدخل اللام على "ماذا" فتصبح "لماذا"، توهموا أن "لِمَه" مثلها تقبل اللام، فقالوا: "لِلْمَه". وهي لهجة في بعض مناطق اليمن.

- نصب ما حقه الرفع، في خبر (إن) قياسا على اسمها المتأخر، إذا كان خبرها شبه جملة، فقد قرأت قول بعضهم: "إن منصات التواصل الاجتماعي لها تأثيرًا كبيرًا على عمل الشركات"، فنصب المبتدأ الثاني (تأثير كبير) الذي خبره شبه الجملة (لها)، قياسا على الجملة المشابهة لها في المعنى، وهي: "إن لمنصات التواصل الاجتماعي تأثيرًا كبيرًا على عمل الشركات".

- جَرُّهُم صفة جمع المؤنث السالم المنصوب بالفتحة نيابة عن الكسرة، حين توهموا أن الكسرة فيه علامة جر، لا علامة نصب، فَجَرُّوا الصفة قياسا على جمع المؤنث السالم، وهو قياس خاطئ، ومن ذلك قول أحدهم: "ووَضَعَ له كلماتِه المؤثرةِ في الشعبِ". والصواب أن يقول: "المؤثرةَ" بالنصب. وكقول آخر: "يُسقِطُ القارئُ عليه إيحاءاتٍ جديدةٍ"، بجر الصفة (جديدةٍ)، مع أن حقها النصب (جديدةً).

- جر صفة الاسم المقصور، في حالة الرفع، نحو قول بعضهم: "فالورشةُ وضجيجُ الآلاتِ وزهومةُ العوادمِ، معانٍ مُتضادّةٍ"، فقد قاس كلمة " مُتضادّةٍ"، على كلمة " معانٍ"، وهو قياس خاطئ، والصواب أن يقول: "معانٍ متضادةٌ".

- جعلهم تنوين الرفع والجر تنوينَ نصبٍ دائمًا، عندما يكون الفاعل كلمة (كلٌّ)، فيقولون مثلًا: "قام كُلًّا من"، و"مررت بكُلًّا من"، يريدون: "قام كُلٌّ من"، و"مررت بكُلٍّ من"، والذي دفعهم إلى هذا الاستعمال هو قياسهم كلمتي: "كلٌّ، وكلٍّ" على كلمة: "كُلًّا"، فنصبوهما مثلها، وهو كثير في كلام المتعلمين والمثقفين.

- جزم بعضهم الفعل الماضي المعتل الآخر، ظنا منهم أنه يجوز جزمه كالمضارع، فقاسوه عليه، كقول بعضهم: "فمَن اتَّقَ الله، وحرِصَ على مصدر رزقه؛ فإنَّ الله سيُيسِّر له أمره". فقد جزم الفعل "اتقى"، فحذف منه حرف العلة، وعوَّض عنه الكسرة، فصار: "فمن اتَّقَ الله"؛ قياسا على المضارع المجزوم، نحو: "لم يتقِ"، وهذا قياس خاطئ؛ لأن الماضي لا تدخل عليه الجوازم؛ ولهذا فإنه لا يُجزم.

- تعديتهم الفعل الثلاثي معتل الفاء "وَقَفَ"، بالهمزة، فيقولون: أوقفت الشرطة المتهم، وفي الأمر يقولون: أوقِفْ فلانا، مع أن الصواب أن يكون بدون همزة، فيقال: وَقَفَتِ الشرطةُ المتهمَ، وَقِفْ فلانا. كما جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى: (وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ (24))[الصافات: 24]. وقد قاسوا ذلك على الفعل الصحيح، نحو: كتب اكتب، وأكرَمَ أكْرِمْ، ولم يعلموا أنه معتل الأول. ومثل "وَقَفَ": "وَجَدَ"، و"وعَدَ"، فيقال في ماضيهما: وَجَدَ، وَوَعَدَ، وفي أمرهما: جِدْ، وعِدْ.

- قولهم: "جئنا وُحُودَنا"، و"جاءوا وُحُودَهم"، و"جئتم وُحُودَكم"، أرادوا: "وَحْدَنا"، و"وَحْدَهم"، و"وَحْدَكم"، وهذا التعبير مستعمل في لهجات بعض مناطق اليمن المعاصرة، وقد شاع هذا الاستعمال من قبل في لهجات الأندلس وصقلية، كما ذكر ابن مكي الصقلي (الصقلي- 1990م- 156). وقد قاسوا ذلك على كلمة "وَفْد"، وجمعها: "وفود" (مطر- 1967م- 269).

- تَوَهُّم بعضِ الكُتَّاب أن كلمتي: "لا" و"بُدَّ" في قولنا: "لا بُدَّ" كلمةٌ واحدةٌ، فيكتبونهما متصلتين هكذا: "لابُدَّ"، قياسا على: "لامع، ولافت، ولاهث" وغيرها، مع أن "لا" في "لا بُدَّ" يجب أن تفصل عن اسمها "بُدَّ"؛ لأنها ليست جزءا من الكلمة، وإنما هي نافية للجنس، أما "لا" في: "لامع، ولافت، ولاهث" وغيرها، فهي من أصل الكلمة، ولذا يجب أن تتصل في الكتابة ببقية أحرف الكلمة.

- زيادة ألف بعد واو الفعل الأصلية، في نحو: "يدعو"، و"يرجو"، و"يمحو"، فنجد بعضهم يكتبها: "يدعوا"، و"يرجوا"، و"يمحوا"، قياسا على واو الجماعة التي تلحقها الألف الفارقة، ظنًّا منهم أن هذه الألف تلحق كل واو خُتم بها فعل، وقد قرأت لبعضهم: "إنْ وَقَعَ الإكراه فلا يخلوا من حالتين"، بزيادة ألف بعد واو الفعل "يخلو"، والصواب: "فلا يخلو"؛ لأن الواو من أصل الفعل، والفاعل مفرد، فلا تلحقه الألف. وهذا الأمر موجود في كتابات بعض الطلاب، والمثقفين.

- إعمال بعضهم (لا) النافية عمل (لا) الناهية، فقد قرأت لأحدهم قوله: "لا داعِ لعمل نقاط بعد لفظة خذوت". فقد توهم أن "لا" في هذه العبارة هي "لا" الناهية الجازمة، ولهذا فإنه وقع في خطأين: الأول إعماله (لا) النافية، وهي لا تعمل، فجزم بها ما بعدها "داعِ"، والثاني أنه حذف الياء من كلمة (داعي) التي هي في الأصل اسم (لا) النافية للجنس، قياسا على الفعل المضارع المعتل الآخر، فقاس قوله هذا على قولهم: "لا تمشِ بين الناس بالنميمة"، وغيره.

المبحث الرابع: المستوى الدلالي

وهو المستوى الذي يختص بدراسة معاني الكلمات، وسيتناول هنا الانحرافات في معاني الألفاظ التي نتجت عن القياس الخاطئ، حيث إن معنى الكلمة الأصلي قد يتعرض للتغيير والتبديل ما إذا قيست على كلمة أخرى بطريقة خاطئة. ومن ذلك:

- ما حدث مع كلمة (عتيد) التي تطورت دلالاتها في أذهان الناس إلى معنى (عتيق)، أو (عنيد)، بسبب القياس الخاطئ

على هاتين الكلمتين، يقول الدكتور رمضان عبد التواب: "ومما تطورت دلالته بسبب القياس كلمة "عتيد"، فقد شاعت هذه الكلمة بين المثقفين العرب، بمعنى: "عتيق قديم"، أو "جبار قوي". وهذا المعنى لم يكن للكلمة في الأصل، إذ إن معناها في العربية الفصحى: "حاضر"، فيقال: هذا شيء عتيد"، يعني: مُعَدٌّ حاضرٌ، وفي القرآن الكريم: (مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ) [ق: 18]، أي حافظ حاضر، يسجل عليه كل شيء، وفيه كذلك: (وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ) [ق: 23]، يعني: قال الملك الموكل به: هذا ما عندي من كتابة عمله مُعدٌّ محفوظ حاضر" (عبد التواب- 1997م- 111). ولم ترد كلمة "عتيد" في المعاجم اللغوية إلا بهذه المعاني، ولم ترد بمعنى: عتيق، أو عنيد، قال الجوهري: "العتيد: الشيء الحاضر المهيأ. وقد عَتَّدَهُ تَعْتِيدًا، وأَعْتَدَهُ إِعْتادًا، أي أَعَدَّهُ ليومٍ. ومنه قوله تعالى: (وأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَئًا) [يوسف: 31]. وفرسٌ عَتَدٌ وعَتِدٌ، بفتح التاء وكسرها: المُعَدُّ للجري" (الجوهري- 1987م- 2/ 505). ويرجع شيوع هذا الخطأ في كلام الناس إلى اشتراك كلمة "عتيد" في معظم أصواتها مع كلمتي: "عتيق، وعنيد"، فقيست قياسا خاطئا في معناها عليهما (عبد التواب- 1997م- 112).

- ومما تطورت دلالته في العربية المعاصرة كلمة "الجَلْع"، إذ شاعت في بعض مناطق اليمن بمعنى: "الجَلْد"، و"الضرب"، فيقولون: جَلَعَهُ يَجْلَعُهُ جَلْعًا، يريدون: جَلَدَهُ يجلدُهُ جَلْدًا، أي: ضربه بالسوط أو العصا، وهذا المعنى لم يكن للكلمة في الأصل، إذ إن معناها في الفصحى كما ورد في المعاجم هو "تجرُّد الشيء وانكشافه"، فـ"يُقَالُ لِلْمَرْأَةِ الْقَلِيلَةِ الْحَيَاءِ: جَلِعَةٌ، كَأَنَّهَا كَشَفَتْ قِنَاعَ الْحَيَاءِ. وَيُقَالُ: جَلِعَ فَمُ فُلَانٍ، إِذَا تَقَلَّصَتْ شَفَتُهُ وَظَهَرَتْ أَسْنَانُهُ" (ابن فارس- 1979م- 1/ 474)، ويرجع ذلك إلى أن كلمة "الجَلْع" تشترك في أكثر أصواتها مع كلمة "الجَلْد"، فقيست قياسا خاطئا في معناها عليها.

- إطلاقهم كلمة "الشَّغْلَة" المشتقة من الفعل "شَغَلَ"، على المهنة أو العمل أو الحرفة، قياسا على كلمة "الصَنْعَة" الدالة على المهنة والحرفة من الفعل "صَنَعَ"، وهو قياس خاطئ؛ لأن "الشَّغْلة" ليست مصدرا للفعل "شغل"، فتدل على المهنة مثل "الصَّنْعة"، وإنما هي بمعنى: البَيْدَرُ، والكُدْسُ، والعَرَمَةُ، قال ابن الأعرابي: "الشَّغْلة، والعَرَمَةُ، والبَيْدَر، والكُدْسُ وَاحِدٌ، وَجَمْعُ الشَّغْلة شَغْلٌ، وَهُوَ البَيْدَر" (ابن منظور- 1414هـ- 11/ 356). والذي جعلهم يقيسونها على "الصَّنْعة" الوزنُ والدلالةُ؛ إذ تشترك المفردتان في دلالتهما على الحرفة والمهنة، وفي كونهما على وزن "فَعْلَة". وهي لهجة منتشرة في كثير من اللهجات العربية.

- ومما تغيرت دلالته في اللهجة اليمنية بسبب القياس الخاطئ كلمة "العضروط"، فهي تطلق عندهم على "العِدار"، وهو كائن خرافي وهمي، يزعم المغفلون أنه يسكن البيوت المهجورة، أو المقفرة إلى حين، وكذلك البيوت الكبيرة ذات الزوايا المظلمة، وهم ينسبون إليه الإزعاج فقط؛ بسبب حركته الخفية في البيت أثناء الليل، وجلبته، وفتحه للأبواب والنوافذ وغلقها وغير ذلك (الإرياني- 1996م- 609، 633). وهذا المعنى لم يكن لها في الأصل، فلم ترد بهذا المعنى في المعاجم اللغوية، وإنما وردت بمعان أخرى، هي: اللئيم، والأجير، والتابع، والصعلوك. قال ابن سيدة: "والعِضْرِطُ: اللئيمُ. والعُضْرُوطُ: الخادِمُ على طعامِ بَطْنِه. والعَضارِيطُ: التُّبَّاعُ. وقومٌ عَضَارِيطُ: صعالِيكُ" (ابن سيدة- 2000م- 2/ 441).

والمتأمل في سبب تغير دلالة هذه الكلمة، يجد أنهم قاسوا كلمة "عضروط" على كلمة "عفروت"، أي: "عفريت"، لأن إبدال الواو بالياء، والياء بالواو كثير في كلامهم، فقد شابهت كلمةُ "عضروط" كلمةَ "عفروت" في الوزن، وفي أغلب الحروف؛ ولذا فقد شابهتها في الدلالة، من حيث إن كُلًّا منهما تدل على كائن غير مرئي، يمكنه فعل الأشياء دون أن يراه الناس. جاء في تاج العروس: "العِفْرِيتُ من الجِنّ: العارِمُ الخَبِيثُ، ويُسْتَعْمَل فِي الإنسان اسْتِعَارةَ الشَّيْطَانِ لَهُ" (الزبيدي- د.ت – 13م 88)، ومن هنا انتقلت الدلالة بسبب القياس الخاطئ.

- ومن ذلك أيضا "الزُّنَّار"، فقد شاع في اللهجة اليمنية إطلاق كلمة "الزِّنَّار"، بكسر الزاي، على السالفة من الشَّعْر التي يرسلها اليهودي على جانب وجهه (الإرياني- 1996م- 402)، ويكون له زِنَّاران، في كل جانب من وجهه زِنَّار؛ تمييزا له عن المسلمين. وأما في الفصحى فـ "الزُّنَّار" و"الزُّنَّارة": هو ما يَتَزَنّر به أهل الذِّمة، فيضعه النَّصارَى والمَجُوسِ في وسطهم، وهو مشتق من تَزَنَّرَ الشيءُ، بمعنى: دَقَّ (الفراهيدي- د.ت- 7/ 359، والفيروزآبادي- 2005م- 401). وقد عرَّف الجرجاني الزنار بأنه: "خيط غليظ بقدر الإصبع، من الإبريسم، يشد على الوسط، وهو غير الكستيج" (الجرجاني- 1983م- 256). ونظرا للتشابه الكبير في الوظيفة والشكل بين سالفة اليهودي في لهجة أهل اليمن، والزُّنَّار في العربية الفصحى، فقد أطلقوا على سالفة اليهودي "زِنَّارًا". أما الوظيفة فتتمثل في تمييز أهل الذمة عن المسلمين بعلامات تكون في المظهر الخارجي، وأما الشكل فيتمثل في أن كُلًّا منهما على هيئة الحبل المضفور.

النتائج:

توصل البحث إلى الآتي:

- عَرَفَ القدماء القياس الخاطئ، وتحدثوا عنه، وعن أثره في وجود اللحن، وعبَّروا عنه في مصنفاتهم بمصطلحات عديدة، منها: التوهم، والحمل على، والقياس الخاطئ، والقياس الفاسد، وغير ذلك.

- يعد القياس الخاطئ من أبرز العوامل التي تؤدي إلى الانحراف اللغوي، وذلك لأن ما يحفظه المتكلم من مفردات اللغة وصيغها وتراكيبها قليل، إذا ما قورن بما يقيسه، وهذا يعني أن كل ما يقيسه ليس صحيحا بالضرورة، بل إن كثيرا

منه خاطئ؛ ما يجعل القياس الخاطئ عاملا رئيسا في إنتاج الكلام الذي يخالف سَنن اللغة.

- من أسباب القياس الخاطئ: الإسراف في المدنية، والإسراف في اللهجية، والمبالغة في التفصح، والخوف من سوء فهم المراد، والجهل باللغة.

- قد يكون القياس بين اللفظتين المقيسة والمقيس عليها ناتجا عن علاقة من نوعٍ ما بينهما، فقد يكون بسبب تقاربهما في المعنى والوزن كما في الربطة والحزمة، أو في الوزن والوظيفة كما في المدير والرئيس، أو بسبب تقاربهما في معظم الحروف، كما في الجَلْد والجَلْع.

- أن ظاهرة القياس الخاطئ في المستوى التركيبي برزت بشكل لافت للنظر من خلال نحت بعض التراكيب اللغوية؛ حيث يتحول التركيب من شبه جملة –مثلا- ليصبح كلمة واحدة فيما بعد؛ الأمر الذي يجعل اشتقاق أفعال منها أمرا مقبولا.

- هناك استعمالات لغوية معاصرة انحرفت عما تكلمت به العرب، بسبب القياس الخاطئ، تتشابه مع انحرافات لغوية كانت شائعة في العصور القديمة، فقد حافظت تلك الأخطاء اللغوية على استمرارها وانتقلت عبر بيئات جغرافية متباعدة، مثل الأخطاء التي ذكر ابن مكي الصقلي أنها كانت شائعة في صقلية في القرن الخامس الهجري وما قبله، وما زالت موجودة في العربية المعاصرة.

- يعد المستوى الدلالي أقل المستويات اللغوية الأربعة تأثرا بالقياس الخاطئ، وهذا يعني أن أثر القياس الخاطئ في تغيير دلالات الألفاظ ضعيف، بخلاف كل من المستوى الصوتي والصرفي والتركيبي التي يتضح أثره فيها بجلاء.

المراجع:

القرآن الكريم.

1) ابن السراج، (د.ت)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط.

2) ابن جني، (1954م)، المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، دار إحياء التراث القديم، ط1.

3) ابن سيدة، (2000م)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

4) ابن فارس، (1979م)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، دمشق، د.ط.

5) ابن منظور، (1414ه)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3.

6) ابن هشام، (1985م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6.

7) الإرياني، مطهر، (1996م)، المعجم اليمني في اللغة والتراث، دار الفكر، دمشق، ط1.

8) الأزهري، خالد، (2000م)، شرح التوضيح على التصريح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

9) الأستراباذي، (1975م)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط.

10) أنيس، إبراهيم، (1966م)، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3.

11) الجرجاني، علي بن محمد، (1983م)، كتاب التعريفات، ضبطه وصححه: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

12) الجوهري، (1987م)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4.

13) حسان، تمام، (2000م)، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4.

14) حسن، عباس، (د.ت)، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط15.

15) الحميري، نشوان، (1999م)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: حسين العمري، مطهر الإرياني، يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت- دار الفكر، دمشق، ط1.

16) داود، أحمد جعفر، (2013م)، الانحراف اللغوي: مصطلحاته وأنواعه، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد8، العدد21.

17) الزبيدي، (د.ت)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ط.

18) سيبويه، (1988م)،الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.

19) السيوطي، (1998م)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

20) السيوطي، (2004م)، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1.

21) الصاعدي، عبد الرزاق، (2002م)، تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط1.

22) الصقلي، ابن مكي، (1990م)، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، قدم له وضبطه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

23) عبد التواب، رمضان، (1997م)،التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.

24) عبد التواب، رمضان، (2000م)، لحن العامة والتطور اللغوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1.

25) عمر، أحمد مختار وآخرون، (2008م)، معجم الصواب اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، ط1.
26) عمر، أحمد مختار وآخرون، (2008م)، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط1.
27) الغُبَسي، عبد الله، (2019م)، التصويب اللغوي حتى نهاية القرن السادس الهجري في ضوء علم اللغة الحديث، نور حوران للدراسات والنشر والتراث، دمشق، ط1.
28) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (د.ت)، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ط.
29) فندريس، (1950م)، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، د.ط.
30) الفيروزآبادي، (2005م)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط8.
31) ماريوباي، (1998م)، أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط8.
32) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (2004م)، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط4.
33) مطر، عبد العزيز، (1967م)، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، د.ط.
34) المغاوري، عاطف محمد، (2016م)، الانحراف اللغوي في العربية المعاصرة دراسة تطبيقية بمنهج تحليل الأخطاء على معجم الصواب اللغوي، مجلة الدراسات اللغوية، مج18، ع2.
35) الموسوي، محمد نوري؛ ومجيد، نجلاء حميد، (2015م)، القياس الخاطئ في اللغة العربية، مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد22، العدد الرابع.
36) النجادات، نايف محمد سليمان، (2008م)، الانحراف اللغوي وعلل النحو في ضوء أعراف المجتمع العربي، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد138، الجزء الثاني.
37) اليوسي، (1981م)، زهر الأكم في الأمثال والحكم، تحقيق: محمد حجي ومحمد الأخضر، الشركة الجديدة- دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1.